

التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية في ظل التوجهات الجديدة في الجزائر The Theoretical Framework of Economic Development in Light of New Trends in Algeria

هداجي ندى^{1*}، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر nada.hdj.10@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 2023/10/30

تاريخ إرسال المقال: 2023/08/09

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع التنمية الاقتصادية في ظل التوجهات الجديدة في الجزائر، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، والتركيز على التوجهات الجديدة المنتهجة في الجزائر بالتعرف على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي وتحليل أهم ما جاء به، وتوصلت الدراسة أن الجزائر عملت على تبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي ودخوله حيز التطبيق من سنة 2016 إلى غاية سنة 2030، والذي يحمل في طياته العديد من الأهداف والآفاق، يسعى من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تنمية اقتصادية، نموذج جديد للنمو الاقتصادي، توجهات جديدة، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to highlight the reality of economic development in light of the new trends in Algeria, by relying on the descriptive analytical approach, by defining the concept of economic development, and focusing on the new trends pursued in Algeria by identifying the new model of economic growth and analyzing the most important of what it came up with. This study concludes that Algeria has worked to adopt a new model of economic growth and put it into practice from 2016 to 2030, which carries with it many goals and prospects, through which it seeks to achieve economic development.

Key words: Economic development, new model of economic growth, new directions, Algeria.

المقدمة:

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية، من القضايا التي تحظى بالاهتمام ولا تزال قيد مناقشة معالمها الكبرى على المدى الطويل، باعتبارها قاعدة رئيسية تستند على أنظمة قائمة ومقبولة، إذ تتبناها الدول بغية النهوض باقتصادها، وإحداث تغييرات جذرية في شتى المجالات المختلفة، من خلال اعتماد برامج وخطط تنموية، والتركيز على استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، والنهوض بمختلف القطاعات خاصة الإنتاجية والخدمات منها، بهدف تحقيق مستوى عال من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، إلا أن الجهود المبذولة والامكانيات المتاحة، تختلف من دولة إلى أخرى، فنجد هناك دول متقدمة قد استطاعت من خلال بذل مجهودات واستراتيجيات تنموية تصل إلى مستويات متقدمة، في حين نجد أن الدول النامية ما زالت تبذل المزيد من الجهود لمحاربة ظاهرة التخلف والتبعية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول عملت على إحياء الجانب الاقتصادي لها من خلال تبني مجموعة من البرامج التنموية المختلفة، حتى تنسجم والتغيرات الاقتصادية الحاصلة، كتغيرات في أسعار النفط باعتباره الممول الرئيسي لبرامج التنمية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تبني إستراتيجية تنموية بديلة للسابقة من خلال تبني النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ودخوله حيز التطبيق من سنة 2016 إلى غاية سنة 2030.

وفي إطار ذلك جاءت إشكالية هذه الدراسة على النحو الآتي:

فيما تتمثل التوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في المكانة التي يحتلها موضوع التنمية الاقتصادية، كونها عصب التنمية الشاملة ومحرك أساسي لتطور المجتمعات، وذلك من خلال التعريف بالجانب المفاهيمي للتنمية الاقتصادية، وكذا تسليط الضوء على التوجهات الاقتصادية الجديدة المنتهجة في الجزائر، من خلال الوقوف على برنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030.

أهداف الدراسة:

سعيًا منا للإجابة عن الإشكالية، تهدف الدراسة إلى:

- الإلمام بالإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية؛
- الوقوف على واقع الاقتصاد في الجزائر، وأهم التوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية؛
- التطرق إلى برنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 وتحليل أهم ما جاء به.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توضيح المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، والتركيز على التوجهات الجديدة المنتهجة في الجزائر بالتعرف على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 وتحليل أهم ما جاء به. خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، تم تقسيم خطة الدراسة على النحو التالي:
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف وأهداف التنمية الاقتصادية؛

المطلب الثاني: أساليب ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: التوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: المحاور الكبرى للتوجهات التنموية الجديدة في الجزائر؛

المطلب الثاني: تبني النموذج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2016-2030.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية فرعاً من فروع علم الاقتصاد، والتي حظيت باهتمام الدول والمجتمعات بصورة كبيرة، باعتبارها تركز على تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، وعليه في هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف التنمية الاقتصادية وكذا التعرف على أهدافها في المطلب الأول وتحديد أساليب ومتطلبات تحقيقها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف وأهداف التنمية الاقتصادية.

في هذا المطلب سنتعرف على ماهية التنمية الاقتصادية وذكر أهدافها.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات تتخذ عن قصد، من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة¹.

كما تعرف على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة، وتغيير هيكلي في الإنتاج².

¹ إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 615.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 17.

وتعرف أيضا على أنها مجموعة من الوسائل والجهود المختلفة، التي من خلالها يتم استخدام الأمثل للثروة بشقيها المادي والبشري، والتي تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط السلوك وأنواع العلاقات الاجتماعية³. إن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي، كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي⁴.

التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنباء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع⁵.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات تمس الهيكل الاقتصادي للدولة، والتي تتضمن كافة الوسائل والأساليب للنهوض بالموارد الاقتصادية وتطويرها وحسن استغلالها، وذلك بغية تحسين الظروف المالية، وتعزيز المستوى المعيشي للأفراد.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية عدة أهداف تتمثل في⁶:

- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية، كتوفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية، التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالتضخم والركود الاقتصادي؛
- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة، مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برنامج التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل؛

³ جمال حلاوة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 65.

⁴ محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 76.

⁵ سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، أطروحة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، 1988، ص 64.

⁶ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 11 - ص 12.

- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية، وكذا العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد، وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة، وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛
- تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة الأفراد، والعدالة في توزيع الدخل.

المطلب الثاني: أساليب ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أساليب ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية:

في مجال البحث والتفكير في كفاءات تحقيق التنمية الاقتصادية، ظهرت مذاهب وتيارات تتخذ كمداخل ومناهج في أحداث عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المداخل والمناهج المدخلين التاليين⁷:

1- الأسلوب الفردي للتنمية الاقتصادية: يعتمد هذا المدخل والأسلوب على المبادرات الفردية

والخاصة لمالكي وسائل الإنتاج ومصادر رأس المال والذين يقومون بعمليات استثمارية سعيًا وراء الحصول على الربح، وهم معبئون بالدوافع والحوافز الشخصية للعمل والتنمية وزيادة ثروتهم، وإذا كان المدخل الفردي هذا للتنمية قد حقق مستويات عالية من التقدم في بعض الحالات، إلا أنه ينتج العديد من المشكلات والآثار السلبية اجتماعياً وسياسياً مثل:

- انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واقتصادية متناقضة ومتناحرة، تتبلور أساساً في طبقة مالكي رؤوس الأموال من جهة وطبقة العمال من جهة أخرى؛
- تفاقم وتعمق الفجوة والفروق في مستويات المعيشة بين طبقات وفئات المجتمع الواحد بسبب انعدام العدالة في توزيع الدخل الوطني؛
- السيطرة والهيمنة السياسية لأصحاب رؤوس الأموال واستحواذهم على مصادر ومظاهر القوة والسلطة السياسية والحكم واستغلاله في تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

⁷ علي السلمي، ل. نهزت، سياسات وإستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، مكتبة غريب، القاهرة، 1995، ص 43.

وللتغلب على الآثار السلبية للمدخل الفردي للتنمية الاقتصادية تلجأ الدول المعاصرة التي تطبق هذا المدخل إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لتشجيع الاستثمار وتحريك عملية التنمية الاقتصادية، مثل قيام الدولة لتجميع المدخرات الفردية ودفعها للاستثمار في صورة التوسع في الانفاق العام على مرافق ومؤسسات الخدمات العامة بهدف تحريك النشاط الإنتاجي، وتجنيد السياسة المالية في الاستثمار في قطاعات الإنتاج المطلوبة، والعمل على الحد من الزيادات السكانية بوسائل عامة، وذلك لتشجيع عمليات الاستثمار والإنتاج والنقل من معوقات منع الأفراد من الأقدام والاستثمار والإنتاج.

2- أسلوب التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية: إن التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية يعد بديلا

يستهدف تحقيق معدلات عالية وسريعة للتنمية الاقتصادية، من خلال البحث عن أفضل الاستخدامات الممكنة للموارد المتوفرة، وترفض منطق هذا المدخل المجازفة بمصير التنمية الاقتصادية وتركه لقرارات أصحاب المصالح الفردية الشخصية، وفقا لمنطق المدخل الفردي للتنمية الاقتصادية الذي ثبتت ثغراته وعيوبه الموضوعية.

وغالبا يتطلب تطبيق مدخل التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية اجراءات تدعيم وتقوية الملكية العامة لوسائل الإنتاج، للتحكم في عمليات توجيه الموارد الوطنية وتحقيق عملية التنمية الشاملة، وكذلك خلق قطاع عام قوي ومسيطر بدرجات مختلفة وفقا للطبيعة فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، بالرغم من أن هذا الأسلوب هو المدخل والمطلوب لتحقيق سياسات التنمية الشاملة، ولا سيما في الدول النامية، إلا أنه يعاب عليه أنه معرض لمخاطر تغلغل البيروقراطية وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي، كما أن هناك أساليب أخرى للنهوض بالتنمية الاقتصادية تتمثل في:

- توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا؛
- أنظمة التعليم المعتمدة في اعداد قوة العمل؛
- تطوير آليات تخطيط قوة العمل؛
- تطوير آليات الاختيار والتعيين؛
- توفير المناخ الاقتصادي المناسب؛
- اعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات والكفاءات، والتزويد القوي بالمعارف والخبرات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات؛
- تبسيط الإجراءات والحد من الروتين، وتخصيص أيام دراسية في البحث العلمي.

ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية:

لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب توفر مجموعة من المتطلبات التي تساهم بشكل فعال في تحقيق المستويات المطلوبة منها، ونذكر من بين هذه المتطلبات ما يلي:

1- الموارد الطبيعية: تعد الموارد الطبيعية أحد المتطلبات التي يمكن للدول أن تعتمد عليها خاصة الدول النامية ذات الدخل المنخفض، على عكس الدول المتقدمة التي ترى أن الموارد الطبيعية لا تشكل قيда لتحقيق التنمية، ويمكن أن نستدل في هذا الصدد باليابان على اعتبارها عملاقا اقتصاديا رغم افتقاره للموارد⁸.

2- الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية باختلاف مجهوداتها التي تؤديها عنصرا هاما في عملية التنمية فهي من ترسم وتنفذ هذه العملية⁹.

3- تراكم رأس المال: يعتبر تراكم رأس المال من أهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا لا بد من توفر رؤوس الأموال التي عادة ما تكون عبارة عن مدخرات موجهة للاستثمار، يتم دعمها من قبل أجهزة تمويل مختلفة¹⁰.

4- التكنولوجيا: ساهمت التكنولوجيا في الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تطوير وابتكار وسائل وطرق إنتاجية جديدة، مما يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته¹¹.

المبحث الثاني: التوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

شرعت الجزائر بتطبيق مجموعة من البرامج التنموية، بصفة متتالية، تهدف من خلالها استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وكذا زيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة الأفراد، والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وكان تبني النموذج الجديد للنمو الاقتصادي آخر هذه البرامج وذلك خلال

⁸ محمد صفوت قابل، نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 2008، ص 76.

⁹ محمد القرشي تركي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 55.

¹⁰ فليح خلف، التنمية والتخطيط، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2006، ص 190.

¹¹ محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الفترة ما بين 2016 إلى 2030، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الواقع الاقتصادي في الجزائر والتوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: المحاور الكبرى للتوجهات التنموية الجديدة في الجزائر.

إن انهيار أسعار النفط لم تكن مفاجئة، ولم تكن غائبة عن خبراء الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، حيث تم التنبيه إلى ضرورة تبني إستراتيجية تنموية بديلة للسابقة، والتي اعتمدت على المحروقات منذ الاستقلال تكون على المدى المتوسط والطويل، وللتعرف على ملامحها نتناول العناصر الآتية:

أولاً: واقع الاقتصاد الجزائري:

إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي قدمتها سواء الحكومة أو الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي في السنوات الماضية ومنذ 2016، أشارت إلى أن الاقتصاد الجزائري بقي لحد الآن مرتبطاً بالمحروقات في حدود 97 % من الصادرات و 65 % بالمائة في إيرادات الميزانية العامة، ومازالت الدولة هي المستثمر الأساسي بحوالي 46 %، ومازالت القطاعات العمومية هي التي توظف بحوالي 25 % من الوظائف الرسمية¹².

ولقد خلص التقرير الذي أعده معهد Xerii (معهد متخصص في تقديم الدراسات الاقتصادية للدول وللشركات)، إلى أن الاقتصاد الجزائري أصيب بما سمي بالمرض الهولندي مثله مثل باقي الدول البترولية ومنها فنزويلا، فعلى الرغم من إنفاق ما يقارب من 800/900 مليار دولار في البرامج التنموية، مازال بعيداً عن اقتصاد مستقل عن المحروقات ولم يصل إلى مستوى اقتصاد حقيقي يعتمد على العمل والإنتاج¹³.

هذه المعطيات توحى بأن الاقتصاد الجزائري معرضاً لأزمة اقتصادية واجتماعية حادة بمجرد نفاذ الاحتياطي النقدي حيث يصل مستواه إلى تغطية 03 أشهر استيراد في 2023¹⁴، هذا الاحتياطي الذي يتناقص وأصبح ملاذ الحكومات في معالجة التوازنات المالية، وحسب الوكالة الدولية للطاقة فإن أسعار البترول لن تتجاوز عتبة 65 دولاراً على المديين المتوسط والطويل، نظراً لعدم استقرار سوق النفط من حيث العرض والطلب، والتزايد المتسارع في مستويات استهلاك الطاقة بالإضافة إلى المشكلات الجيوسياسية وتضارب المصالح، والتوترات التي تعرفها العديد من بلدان العالم في السنوات الأخيرة.

¹² Ministère des Finances, le Nouveau Modèle de croissance : synthèse, juillet 2016, P : 03-04.

¹³ Jean- Baptiste Bernardeau, Algérie : Une économie à bout de souffle malgré des ressources abondantes, le figaro, Publié le 28/02/2019, disponible sur <https://www.lefigaro.fr/conjoncture/>, consulté le 10/06/2023.

¹⁴ Abderrahmane Mebtoul, L'Algérie : Bilan économique et perspectives 2018/2025, journal le matin, Publié le 02/01/2018, P : 65.

وعليه فإن الجزائر لكي تجابه الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل القريب، يجب أن تحضر لمرحلة ما بعد البترول، هذه المرحلة التي يتم التحضير لها من خلال ما سمي بالتوجهات الجديدة للتنمية وهي إستراتيجية لما بعد البترول.

ثانيا: المحاور الكبرى للتوجهات التنموية الجديدة في الجزائر:

ينبغي على الجزائر تسريع تنويع اقتصادها لمواجهة التحولات الاقتصادية الدولية والمتقلبة، التي تتميز بعدم استقرار السوق النفطية حسب الخبراء والمختصين، ولذا فإن زمن الاعتماد على هذه الثروة قد ولى، فتقلبات أسعار النفط وانخفاضها، وتآكل الاحتياطي من العملة الصعبة، كلها عوامل جعلت من البحث عن بدائل وتنويع الاقتصاد أمر حتمي لا مفر منه، لأجل ضمان تنمية اقتصادية تساهم في معالجة العديد من المشكلات وهي:

- إحلال الواردات من السلع والخدمات بالمنتج المحلي؛
- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة لعملية التنمية الصناعية¹⁵؛
- معالجة البطالة وضمان الخدمات العمومية، وهذا لن يتحقق إلا بتبني إستراتيجية تنموية بديلة للسابقة تعتمد على ترقية الاستثمار الخاص؛
- جذب الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاعات الإستراتيجية وفقا لما تتميز به الجزائر من قدرة تنافسية خاصة في مواد البناء، الفلاحة والسياحة.

المطلب الثاني: تبني النموذج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2016-2030.

عرفت الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2022 خمس برامج تنموية، كان آخرها النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2030، بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة.

أولا: ظروف تبني النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

لقد أثر الانخفاض الشديد في أسعار البترول في السوق الدولية على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ وصل سعر البرنت (Brent) إلى أقل من 50 دولار أمريكي للبرميل منذ أكتوبر 2015، الأمر الذي أثر على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع الموارد المالية للجزائر وتقلص مدخراتها، والتي تتضح من خلال:

¹⁵ لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، الجزائر، 2017، ص 180.

1- انخفاض حاد في رصيد صندوق ضبط الموارد، إذ وصل إلى الحد الأدنى القانوني في نهاية جوان 2016 بـ 740 مليار دينار مقابل 2072.2 مليار دينار نهاية سنة 2015، و4408.2 مليار دينار نهاية سنة 2014¹⁶؛

2- تسجيل عجز للمرة الأولى من سنة 1995 في الميزان التجاري بـ 16.6 مليار دولار أمريكي سنة 2015؛

3- ارتفاع المديونية العمومية الداخلية في نهاية سنة 2015 بـ 141.8 مليار دينار مقارنة بسنة 2014؛

4- بلوغ عجز الميزانية 3172.3 مليار دينار في نهاية سنة 2015، وذلك مقابل 3186 مليار دينار خلال سنة 2014 في نفس الفترة؛

ثانيا: تعريف برنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2016-2030:

تم المصادقة على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بتاريخ 26 جويلية سنة 2016 من طرف مجلس الوزارة، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط في الفترة أُنذاك، باعتباره الممول الرئيسي لبرامج التنمية، وفي إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني، وإصلاح هيكله¹⁷، يركز هذا النموذج على مقارنة مجددة لسياسة الموازنة، على أساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016 إلى 2019، وعلى آفاق يصبو إلى تحقيق تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غضون سنة 2030.

حيث تم تسجيل ثلاث مراحل نمو لتحقيق هذا البرنامج، وتتمثل في¹⁸:

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** وهي مرحلة تسعى إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة إلى مستويات المستهدفة؛

- **مرحلة الانتقال أو التحول (2020-2026):** هذه المرحلة تسمح بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد، والتي من خلالها تتمكن الجزائر من تجسيد إمكانية اللحاق بمركب الاقتصاد؛

¹⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019، ص 04.

¹⁷ وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد للنمو في آفاق 2030، 2017/04/11، <https://www.aps.dz/ar/economieL/>، تاريخ الاطلاع 2023/07/12.

¹⁸ Ministère des Finances, op.cit, p : 03-04.

- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت، ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

ثالثاً: أهداف برنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2016-2030:

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية جديدة للاقتصاد الوطني آفاق 2030، جاء النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بمجموعة من الأهداف، حيث يستهدف هذا النموذج جانب تنويع الاقتصاد الوطني آفاق 2030 تتمثل في:

1- **مسار متنوع في النمو الاقتصادي:** يسعى النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر إلى تنويع قطاع الفلاحة، والطاقت المتجددة، والصناعة التحويلية والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال¹⁹، حيث ركز على²⁰:

أ- ضمان مسار مستدام لنمو المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 6,5 % سنوياً خلال الفترة من 2020 إلى 2030، والرفع من مستوى الناتج المحلي الخام حسب الفرد، ومضاعفته إلى 2,3 %؛

ب- رفع نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى 10 % بعدما كانت 5.3 % سنة 2015.

2- **عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والتصدير:** باعتبار أن القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المحركة للأنشطة الاقتصادية، نظراً بما يوفره من منتجات متنوعة تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ كالصناعة، التجارة والخدمات، من جهة وأن توفر الجزائر على مؤهلات فلاحية هامة سواء في المجال الزراعي، أو مجال تربية الحيوانات من جهة أخرى، جاء هذا البرنامج للعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والمساهمة في زيادة الصادرات الجزائرية آفاق 2030، وذلك من خلال الاعتماد على²¹:

أ- التكامل القطاعي لبناء سلسلة تعمل على رفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي؛

ب- التركيز على الاستثمار الخاص كقوة دافعة جديدة في الإنتاج الفلاحي؛

¹⁹ وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد يسعى لتنويع مصادر الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية أدرار، مجلد 15، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 08.

²⁰ Ministère des Finances, le Nouveau Modèle de croissance : synthèse, juillet 2016, P : 11.

²¹ Ministère de l'agriculture et développement Rurale et de Pêche, Objectifs de développement des filières stratégiques de l'agriculture, 2016, P : 03.

ت- الشمولية لضمان المشاركة الفعالة لجميع جهات الوطن.

3- تحقيق الانتقال الطاقوي: من خلال وضع آليات تسمح بالاستهلاك الأمثل للطاقة ووضع تسعيرة

مبنية على أساس التكلفة، بهدف تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلى النصف من زيادة سنوية بنسبة 6 % حالياً إلى زيادة بـ 3 % بحلول آفاق 2030²²؛

4- تنوع الصادرات الجزائرية: وذلك من خلال تحديد استراتيجية واضحة المعالم للعملية التصديرية

وتحديد الأسواق المستهدفة، والعمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بالتصدير، وجعل المنظومة المالية والبنكية في خدمة المصدرين داخليا وخارجيا²³، بهدف رفع مساهمة الصادرات في تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

رابعاً: مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2021-2022:

تم تقسيم توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في ظل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي على إحدى عشر من القطاعات الرئيسية، والتي نبينها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2021-2022

القطاعات	2021	2022	المجموع	النسبة
الصناعة	-	3.2	3.2	0,07
المناجم والطاقة	1.8	1.7	3.5	0,08
الفلاحة والري	46.6	83.0	129.6	3
دعم الخدمات المنتجة	52.3	5.2	57.5	1,3
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	380.6	479.4	860	19,9
التربية والتكوين	94.3	175.9	270.2	6,2
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	40.9	43.7	84.6	2
دعم الحصول على السكن	193.7	56.4	250.4	5,8
مواضيع مختلفة	800	1100.0	1900	43,8
مخططات البلدية للتنمية	100	100	200	4,6

²² Ministère des Finances, op.cit. P 02.

²³ وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 10.

13,2	571.7	400	171.7	عمليات برأس المال
100	4331	2448.9	1882.1	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-20، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، العدد 100، ص 60، وقانون رقم 16-21 يتضمن قانون المالية لسنة 2022، العدد 83، ص 67.

يوضح الجدول أعلاه تقسيمات النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة ما بين 2021 و2022، حيث يحتوي على إحدى عشر من القطاعات الرئيسية، إذ نلاحظ أن المواضيع الأخرى قد أخذت أكبر حصة بنسبة تقدر بـ 43,8 %، ثم يليها قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة 19,9 % من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس المال بنسبة 13,2 %، ثم قطاعات التربية والتكوين، دعم الحصول على السكن، مخططات البلدية للتنمية والفلاحة والري في حدود نسب 6 و 4 %، ثم قطاع دعم الخدمات المنتجة بحصة تقدر بـ 1,3 %، وقطاع المناجم والطاقة والصناعة بحصة 0,08 % و 0,07 % على التوالي. كما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2022 قد ارتفع بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2021، وهذا راجع لتعافي أسعار النفط سنة 2021، إذ ارتفعت سلة خامات "أوبك" المرجعية سنة 2021 بـ 28,42 دولار ما يمثل زيادة بـ 68,5 % لتستقر عند 69,89 دولارا للبرميل، وهو ما يعتبر أعلى معدل سنوي لها منذ 2014، حيث أن إنتاج الجزائر قد بلغ 911 ألف برميل، بالإضافة إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات لاسترجاع توازنها المالي.

وعليه نستنتج من خلال الجدول أن نموذج الجديد للنمو الاقتصادي، يتضمن عدة قطاعات، قد بلغت معدل إحدى عشر قطاعات متنوعة، تتوزع فيها الحصص بنسب مختلفة، خصص من خلال أعلى نسبة للمواضيع المختلفة بعدما تم فصلها عن قطاع مخططات البلدية للتنمية، كما نلاحظ أن قطاعات دعم الخدمات المنتجة والصناعة قد حصلت على أقل حصص خلال الفترة ما بين 2021 و2022، إذ لا تتعدى 1,5 % و 0,1 % على التوالي، رغم الدور المهم التي تلعبه هذه القطاعات في ظل التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الخاتمة:

إن موضوع التنمية الاقتصادية من الموضوعات المهمة والتي لاتزال في تجديد مستمر، وذلك باعتبارها أداة وهدف، يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويستهدف التطوير والتغيير باتجاه تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول تبنت برامج تنموية بناءة موزعة على فترات زمنية مختلفة، سخرت من خلالها مبالغ ضخمة، كان آخرها النموذج الجديد للنمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة 2016-2030، والذي جاء في شكل مراحل، يتضمن مجموعة من التدابير والإجراءات والأهداف التي من شأنها النهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال التركيز على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتحسين الظروف الاجتماعية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والوطنية والأجنبية، وترقية الصادرات خارج المحروقات، وكذا النهوض بمختلف القطاعات الصناعية، وتثمين قدرات الإبداع والابتكار في ظل القطاعات الخدماتية.

النتائج:

- من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيها يلي:
- إن الأزمة النفطية أثرت على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع الموارد المالية للجزائر وتقلص مدخراتها، الأمر الذي عجل في تسريع صياغة وتبني برنامج اقتصادي جديد يهدف إلى فك الارتباط بالمحروقات؛
- تبنت الجزائر عدة برامج تنموية، كان آخرها نموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030، والذي يحمل في طياته العديد من الأهداف والآفاق، يسعى من خلالها النهوض بمختلف القطاعات بغية تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- بلغت عدد القطاعات التي تحظى بحصص في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ما يعادل إحدى عشر من القطاعات، وشهدت حصص المواضيع الأخرى أعلى نسبة من الحصص تليها بقية القطاعات، لتسجل قطاعات الخاصة بدعم الخدمات المنتجة والصناعة نسبة أقل خلال الفترة ما بين 2021 و2022؛
- إن بعض الأهداف المقررة خلال الفترة 2016-2019، والفترة ما بين 2020-2023 لم تتحقق بالشكل المأمول الوصول إليه، والذي يتضح من خلال عدم مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية كالخدمات والصناعة في خلق القيمة المضافة إلى مستويات المستهدفة.

توصيات الدراسة:

- بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، ارتأينا تقديم جملة من التوصيات، نذكر منها:
- التوجه لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفتح المجال للشراكة بزيادة الحوافز كالتسهيلات الضريبية، وإلغاء العراقيل البيروقراطية والإدارية؛

- تشجيع الصناعة المحلية وتدعيم العمل الابتكاري في المجال الصناعي، وذلك من خلال دعم المؤسسات المستثمرة والخاصة الصغيرة والمتوسطة، ودعم براءة الاختراعات والنهوض بها بتخصيص حصص معتبرة للنهوض بالقطاع؛
- العمل على تشجيع القطاعات الخدماتية، خاصة السياحية منها لما له من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني، وجلب العملة الصعبة وزيادة معدلات التشغيل؛
- العمل على تطوير وتشجيع قطاع الفلاحة والزراعة، باعتبارهما من التوجهات الاقتصادية التي تحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي؛
- الاهتمام أكثر بالمؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة وتشجيعها على الابتكار.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية.

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، العدد 100.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 21-16 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1443 الموافق ل 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، العدد 83.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019.
- 4- Ministère des Finances, le Nouveau Modèle de croissance : synthèse, juillet 2016.
- 5- Ministère de l'agriculture et développement Rurale et de Pêche, Objectifs de développement des filières stratégiques de l'agriculture, 2016.

ثانياً: الكتب.

- 1- إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
- 2- عبد القادر محمد عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 3- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 4- محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، مصر، 2003.

- 5- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
 - 6- علي السلمي، ل. نهري، سياسات وإستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، مكتبة غريب، القاهرة، 1995.
 - 7- محمد صفوت قابل، نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 2008.
 - 8- حمد القرشي تركي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2010.
 - 9- فليح خلف، التنمية والتخطيط، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2006.
- ثالثا: الرسائل والمذكرات.

- 1- سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، سوريا، 1988.
- رابعا: المقالات.

- 1- لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، الجزائر، 2017.
 - 2- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد درية أدرار، مجلد 15، العدد 02، الجزائر، 2020.
 - 3- Abderrahmane Mebtoul, L'Algérie : Bilan économique et perspectives 2018-2025, journal le matin d'Algérie, Publié le 02/01/2018.
- خامسا: المواقع الإلكترونية.

- 1- وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد للنمو في آفاق 2030، 2017/04/11، <https://www.aps.dz/ar/economieL/>، تاريخ الاطلاع 2023/07/12.
- 2- Jean- Baptiste Bernardeau, Algérie : Une économie à bout de souffle malgré des ressources abondantes, le figaro, Publié le 28/02/2019, disponible sur <https://www.lefigaro.fr/conjoncture/>, consulté le 10/06/2023.